الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: سياسات دولية

الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيرها على المنطقة

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الليسانس في العلوم السياسية

مقدمة من الطالب
خلف حسين

بإشراف
دريس عبد الصمد

أعضاء اللجنة

1- الدكتور
2- الدكتور
3- الدكتور

السنة الجامعية: 2015-2016

"إن السماوات والنجوم والأضواء والهواء والبحر
كلها أملاك مشتركة لكل الجماعة البشرية
فلا يستطيع أحد أن يصبح سيدا لها أو أن يحرم
الآخرين منها"

Donat

شكر وتقدير

سجدة للخالّق الأعلى رب العرش العظّيم

"والحمد الله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا"

أتقدّم بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف؛ الدكتور دريس عبد الصمد الّذي قدّم لي يد المساعدة، والّذي أمدّني بالمعلومات والتوجيهات القيّمة طيلة إنجاز هذا العمل.

كما أتوجّه بجزيل الشكر أيضا إلى الأستاذ برووسي الّذي قدّم لي هو الآخر يد المساعدة.

وأشكر كل الإخوة الّذين قدّموا لي يد المساعدة من قريب أو بعيد؛ خصوصا بالذكر "عامر ونورالدين"

إهـــــداء

إلـى صاحبي القلبين الطيّبين المليئين

بالحـب والحـنان أمّـي وأبـــي حفظهم الله

إلـــى جـميع إخـوتـــي:

وليد عريبي والحاج و "حبيب"

وخالي العزيز "عبد القادر"إليكم جميعا أسمى عبارات

الحـــب والتـــقـديـر

وحفظكم اللّه لي ورعاكم.

المقدمة

مقدمة

عرفت الجريمة المنضمة منذ القدم بأشكالها التقليدية البسيطة ومحدوديتها كانت تقتصر على السطو وعصابات السرقة والقرصنة لكنمع التطور الذي شهدته الحضارة الإنسانية في جميع المجالات وخاصتاً في عصرنا هذا حيث أدى التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال ووسائل النقل الى إعطاء صورة جديدة للجريمة بحيث أصبحت أكثر تنظيما ولا تعترف بالحدود مما الزم الدول وصناع القرار وخاصتا رجال القانون لوضع التشريعات المناسبة لمكافحة الصور الجديدة للإجرام ومحاولة الحد منها وكدلك محاولة توقعها، و بذلك يمكن القول بأن الجريمة المنضمة كانت من النتائج السلبية للتطور الحضاري الذي شهده العالم .

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة استراتيجية نتيجة موقعها الجغرافي والثروات الطبيعة التي تزخر بها، لكن منطقة الساحل الإفريقي تعاني من التهميش الاقتصادي والسياسي وكذلك التعدد العرقي مما يضعها في هامش الدول السائرة في طريق النمو، ويرجعها أرض خصبة لتنامي الأعمال الغير شرعية والتي بدورها تؤثر ليس فقط على منطقة الساحل بل تتعداه إلى دول أخرى بل كل القارات.

إشكالية الدراسة:

لقد شهد النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة تغيرات عميقة مست العديد من جوانبه لا سميا الفواعل ، الهيكل، والقيم السائدة فيه بما فيه التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن التقليدي و انتقاله من مستوى الحفاظ على البقاء الفيزيائي للدولة إلى مستوى مفهوم الأمن الشامل و المتعدد global Security بكل لبعاده السياسية ، والاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية ، كل ذلك كان نتيجة تغير في طبيعة التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة بفعل ظهور فواعل جديدة أثرت في المفهوم التقليدي للأمن، وتعتبر الجريمة المنظمة كأحد هاته الفواعل الجديدة العابرة للحدود ، والتي استفادت من المزايا التي منحتها لها العولمة خاصة تلك المتعلقة بالثروة التكنولوجية و الرقمية.

فأصبحت هذه الظاهرة تبحث عن المناطق التي تؤمن لها الحماية و الفعالية اللازمة لنشاطها خاصة في تلك المناطق التي تكون فيها الدولة عاجزة عن قيام بوظائفها الأساسية بما فيها توفير الأمن و الاستقرار الداخلي لمواطنيها ، كمنطقة الساحل الإفريقي التي شهدت في السنوات الأخيرة معتبرا لظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها: تبيض الأموال ، تهريب المخدرات، الأسلحة والتي جعلت المنطقة مصدرا لتهديدات أمنية إقليمية و دولية خطيرة، ومن هنا جاءت أهمية دراسة هاته الظاهرة في هذا البحث المتواضع لما لها من أبعاد خطيرة على مستقبل الأمن و السلام الدوليين، و هدا لهدف الوصول إلى إيجاد آليات معينة تساعد على احتواء هاته الظاهرة بمنطقة الساحل الإفريقي.

ونظرا للمكانة الجيو استراتيجية لمنطقة الساحل منذ الحضارات القديمة، فقد تهافتت عليه عديد الأيادي وتكالبت عليه عديد المنظمات للموقع الاستراتيجي الذي يربط إفريقيا بأوروبا وبالمسطحات المائية الأخرى شرقا وغربا.

ولقد لعبت عديد الأحداث الإقليمية دورها في تحريك بعض المنظمات وتنشيط دورها في المنطقة، بعدما كانت هناك سيطرة شبه تامة من قبل بعض أنظمة الدول في الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا، ومن خلال هذا فقد كانت الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

أحد أهم الظواهر التي أصبحت تهدد دول الساحل بالتفكك إلى دويلات صغيرة على حساب منظمات تعمل لأجل صالحها ولصالح بعض الجهات من مختلف مناطق العالم.

ومن كل ما تقدم سوف نحاول في هذا البحث معالجة الإشكالية التالية:

ما هي أهم آثار الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي؟ وما مدى تأثير ذلك على دول المنطقة؟

تساؤلات الدراسة:

1-ما هو مفهوم الجريمة المنظمة وكيف يمكن تمييزها عن الجرائم الأخرى كالإرهاب مثلا؟

2-ما هي المحركات السببية المؤدية لظاهرة الجريمة لمنطقة الساحل الإفريقي؟ وهل استطاعت الآليات الدولية والإقليمية من معالجة هذه المحركات السببية المؤدية لها؟

3-كيف يمكن أن تؤثر هذه الجريمة المنظمة على النظام الاجتماعيوالاقتصادي والسياسي على دول الساحل؟

4-ما هو دور التركيبة السكانية في محاربة هذه الجريمة المنظمة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا التحليلية في محاولة التحليل المعمق للجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي وتأثيرها على دول المنطقة، وهذا للوصول إلى بعض النتائج المتعلقة بطبيعة الجريمة المنظمة في المنطقة وأسبابها وأبعادها وأنواعها والتمييز بينها وبين الإرهاب العابر للقارات، كل هذه المنطلقات سنسعى من خلالها إلى وصف بيئة المنطقة وكذا تحليل بعض الجوانب المتعلقة بالنظام الاجتماعيوالاقتصادي والسياسي وحتى الأمني، وذلك للإلمام بكل الظروف التي وقعت والتي تقع حاليا.

كما أن أهمية الدراسة تكمن في إبراز كل الآثار والتداعيات التي تنجم عن هذه الجريمة المنظمة في المنطقة وتأثيرها على الاستقرار الأمني ثم التنموي، خاصة وأن المكانة الاستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة هي محل أطماع عديد المنظمات الإرهابية في مختلف مناطق العالم.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الوصفية التحليلية إلى تحديد بعض المتغيرات الراهنة في المنطقة وتحليلها من منطلقات عدة، يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- الهدف الرئيسي لهذه الدراسة التحليلية هو إبراز طبيعة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي والتمييز بينها وبين كل أشكال الجرائم الأخرى، كالإرهاب.
- محاولتنا وصف طبيعة المنطقة والتركيبة السكانية، ومن ثم الخوض في الوصف المتعلق بالعلاقة التي تربط طبيعة الجريمة المنظمة بالسياق الاجتماعيللمنطقة.
- السعي إلى تحليل كل الآثار والتداعيات الناجمة عن هذه الظاهرة في المنطقة.
- السعي إلى استقراء بعض أسباب وأبعاد هذه الجريمة في المنطقة.
- محاولتنا استخلاص بعض النتائج المتعلقة بمستقبل المنطقة في ظل تنامي الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي.

أسباب اختيار الموضوع:

1-1 **الأسباب الموضوعية:**

1/ ارتباطنا بالتخصص، وطبيعة الدراسات التحليلية في الجوانب السياسية التي تهم منطقة الساحل الإفريقي.

2/ محاولتنا إثراء الجوانب النظرية والتحليلية المتعلقة بالدراسات التي ترتبط بالجريمة المنظمة في منطقة الساحل.

3/ قلة الدراسات حول هذا الموضوع حفزنا على الخوض والتعمق في هذه الدراسة وذلك للوصول إلى نتائج معتبرة تكون المنطلق لبدء دراسات جديدة.

4/ الإطلاع الدائم والمتابعة المستمرة لأوضاع منطقة الساحل بعد التغيرات السياسية والأمنية، وكذا محاولتنا إعطاء نظرة تحليلية حول ما تعيشه المنطقة من أزمات أمنية.

2-1 الأسباب الذاتية:

1-الرغبة الشديدة في التحليل السياسي المتعلق بتداعيات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.

2-ميلنا إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تتعلق بالأزمات الأمنية والسياسية في المنطقة.

3-إن أهمية الدراسة قد شكلت أهمية كبيرة لنا من عدة نواحي، أبرزها: الاهتمام الدائم بمتابعة كل التفاصيل عما يحدث في المنطقة، إضافة إلى أهمية الموضوع من الناحية الأكاديمية ومن الناحية الواقعية وحتى الإعلامية.

-تحديد مفاهيم الدراسة:

-منطقة الساحل: يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا شاملة بالتالي: السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا والسنغال والجزائر.

-**جيوسياسية** : تأثير العوامل الجغرافية على السياسة الدولية. وتشمل هذه العوامل المساحة والموقع والموارد الطبيعية والطوبوغرافيا والميدان. وعلى سبيل ذكر بعض الاعتبارات الجيوسياسية: يشكل الشرق الأوسط المعبر الرئيسي بين الشرق والغرب ولذا يكتسي أهمية استراتيجية كبيرة وخاصة بعد اكتشاف آبار البترول فيه. ولقد كانت الطوبوغرافيا في غاية الأهمية بالنسبة لبريطانيا فلما كانت جزيرة لم يكن بالإمكان غزوها إلا عن طريق البحر. ولذا شيدت أضخم أسطول في العالم فشجعها ذلك على التجارة والحصول على أراض من وراء البحر مما أدى إلى إقامة إمبراطورية بريطانية. وينحو تأثير هذه العوامل على الساحة الدولية إلى الاستقرار ولا يتغير إلا بصفة بطيئة[1]

[1] http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A/

مفهوم الجريمة

لغة: مصطلح الجريمة أصله من كلمة الجُرم ، ويعني الخطأ أو الذنب ويقال أجرام وجروم [2]

اصطلاحا:

الجَريمَة من الناحِية الاجتماعيّة: هي أيّ أفعالٍ تتعارَض مع القواعِد والأعراف والعادات الاجتماعية السائِدة في ذلك المجتمع.

الجَريمَة من الناحِية النفسيّة: هي أيّ أفعالٍ تتنافى مع الغرائِز الإنسانية السَّوية، وهي مُحاوَلة إشباع الغرائِز الشاذّة التي قد تنتج لدى بعض الناس.

الجَريمَة من الناحِية القانونيّة: هي جميع الأفعال الخارِجة عن القانون والمتّفق على حُرمتها ويُعاقِب عليها[3]

مفهوم الفساد:

لم يتفق الكتاب والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد على تعريف محدد له، فقد عرفه بعضهم بانه: - (اساءة استعمال السلطة العامة او الوظيفة العامة للكسب الخاص) [(4)]، وعرفه اخرون بانه :- (اساءة استعمال الادوار او الموارد العامة للفائدة الخاصة) [(5)]

مفهوم الإرهاب:

لغة: مشتق من كلمة رهب يرهب رهبة ورهبا ورهبانا، أي خاف، وخافه [6] . ، **قال الله تعالى في كتابه الكريم :**" وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ" [7]

---

[2] خليل الجر ،**معجم لاروس** ، مكتبة لاروس للنشر ، لبنان ، ط1 ، 1973 ، ص 390 .

يوم 2016/05/20 على

http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8% %A9[3]23:30

[4]- ياسر خالد بركات الوائلي – الفساد الاداي مفهومه واسبابه – مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية –www.annabaa.org– مجلة النبأ – العدد 80 كانون الثاني –2006 .

[5]- مايكل جونسون – الفساد / نظرة عامة – مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية – موقع يو اس انفو –http:usinfo.state.gov -

اصطلاحا:

«عرف الباحث"جوليا نفر ويند"الإرهاب على أنه استعمال العنف دون تقدير أو تمييز، بهدف تحطيم كل مقاومة وذلك بإنزال الرعب في النفوس، ولا يرمي فقط كما يفعل العفن إلى القضاء على أجساد الكائنات وتدمير الممتلكات المادية، بل يستعمل العنف بشكل منسق ليخيف النفوس ويرهقها [8]

منهج البحث:

إن طبيعة دراستنا المعنونة **بالجريمة المنظمة في الساحل لإفريقي وتأثيرها على دول المنطقة،** هي دراسة وصفية تحليلية، تعتمد على عديد المتغيرات والمنطلقات النظرية للوصول إلى أدق النتائج بطريقة سهلة وممكنة.

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، فهذا المنهج يرتكز على وصف دقيق وتفصيلي للظاهرة أو موضوع محدد بهدف فهم مضمونها أو مضمونه [9] ، ويهدف هذا المنهج إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها ووصف الظروف الخاصة بها [10] .

وقد جاء اختيارنا لهذا المنهج كونه المنهج الأنسب لدراستنا التي تعتمد على الوصف والتحليل، وقد حاولنا من خلال هذا المنهج التوصل إلى وصف البيئة الإجتماعية وطبيعة التركيبة السكانية لمنطقة الساحل وذلك للوصول إلى ربط العلاقة ما بين طبيعة الجريمة المنظمة والسياق الإجتماعي، كما أننا سنحاول من خلال هذا المنهج التطرق إلى النقاط التالية:

* التعريف بالجريمة المنظمة في منطقة الساحل ووصفها وصفا دقيقا من خلال بعض المتغيرات الحاصلة في المنطقة.

---

[6] خليل الجر، المرجع نفسه، ص 605 .

[7] سورة الأنفال، الآية 60 .

[8] نبيل هادي: أمراء **الإرهاب في الشرق الأوسط،** دار الفارسي للنشر، لبنان، دط ، 1958 ، ص 47 .

[9]- محمد عبيدات و آخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد و المراحل،** دار وائل للنشر، الأردن، ط2 ، 1999 ، ص 46 .

[10]-منال هلال المزاهرة، **مناهج البحث الإعلامي،** دار المسيرة للنشر، الأردن، ط1 ، 2014 ، ص 307 .

* التمييز بين الجريمة المنظمة وبين مختلف أنواع الجرائم الأخرى، كالإرهاب الدولي وغسيل الأموال وتبييضها، وإبراز طبيعة الجريمة المنظمة انطلاقا من وصف البيئة التي ظهرت فيها.

* تحليل واستنتاج تأثير هذه الجريمة على دول المنطقة.

* استخلاص الآثار الإجتماعية والأمنية والإقتصادية والسياسية للجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي.

* الخروج ببعض النتائج المتعلقة بأبعاد الجريمة المنظمة وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها في المنطقة.

الفصل الأول

الفصل الأول: الجريمة المنضمة

المبحث الأول: التعريف بالجريمة المنضمة

المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنضمة

حاول العديد من الباحثين والفقهاء من رجال القانون ايجاد تعريف دقيق وموحد لتعريف الجريمة المنظمة الى أنهم واجهتهم صعوبات حول مفهومها وطنيا، إقليميا، ودوليا وسنحاول قدر الإمكان التوصل الى تعريف مقارب للواقع.

1-لغة:

الجريمة لغة من جرم-جريمة أي أجرم [1]وهي بذلك الجرم والذنب وهي تعبر عن مخالفة القواعد القانونية المنصوص عليها في القانون والمقرر لها عقوبات قانونية.

والمنضمة لغة مشتقة من المنظم أي مكان النظم ومجموعة أي ما يشكل إجراءات او قوانين تشتمل تدبير او علاقات الأفراد داخل الجماعة بشكل منهجي، وبذلك يكون التعريف المنهجي للجريمة المنضمة.[2]

كمفهوم يطلق على الجريمة المرتكبة من قبل مجموعة او تنتج عنها

2-اصطلاحا:

لم يستخدم تعبير الجريمة المنضمة قديما بل استخدم حديثا كبديل لما هو معروف بالمافيا الدارج استعماها قديما، والمافيا تاريخيا مع الغزو الفرنسي لأراضي الصقلية عام 1282، حيث تكونت الجريمة المنضمة في سرية لمكافحة الغزاة الفرنسين كان شعارها MORT ALLA FRANCIA (ITALIA ANELIA)

ويعني "موت الفرنسين هو صرخة إيطاليا " فجاءة كلمة MAFIA" من اول حرف للكلمات

[1]معلوف لويس: المنجد في اللغة والأدب والعلوم، المطبعة الكاثوليكية، لبنان، ط18، دت، ص 88.
[2]عارف غلاييني "الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها" معهد قوى الأمن الداخلي 2008-ص5

الشعار. اما في العصر الحديث، فأول ما نشأت المافيا في جزيرة الصقلية باعتمادها على اعمال الحماية والابتزاز في بالرمو وكانت عبارة عن مكون أو اجتماعي واحد لتفرض سيطرة واسعة أصبحت جرائها كأبرز القوى الاقتصادية والسياسية.[1]

3-فقها:

اختلف الفقهاء لوضع تعريف موحد للجريمة المنضمة فهو تنظيم مؤسسي تابت، وهذا التنظيم له بناء هرمي، مستويات للقيادة، قاعدة للتنفيذ، أدوار ومهام ثابتة، فرص للترقي في career kriminal إطار التنظيم ودستور داخلي صارم يضمن الولاء والتنظيم داخل التنظيم مع المحافظة على استمرارية وبقاء المنضمة. وهي الجريمة التي أوفرتها لحضارة المادية لكي تمكن الإنسان المجرم من تحقيق أهدافه الإجرامية بطريقة متقدمة لا يتمكن القانون من ملاحقته بفضل ما أحاط به نفسه من وسائل يخفي بها أغراضه الإجرامية ولابد من تحقيق هذه الغاية من تعاون مجموعة من المجرمين وهي الجريمة التي تتوافر فيها هذه الشروط التالية:[2]

أولا: بالنسبة للسلوك المسير للجريمة

1) أن يكون وليد تخطيط دقيق ومتأنٍ.
2) أن يكون على درجة من التعقيد والتشعب.
3) أن يكون تنفيذه على نطاق واسع.
4) أن تنطوي وسيلة التنفيذ على العنف والحيلة الغير مألوفة.
5) أن يشكل خطرا سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا.

ثانيا:بالنسبة للجناة.

1) أن يكونوا "جماعة "
2) أن يكون بينهم من اتخذ الإجرام حرفة أو وسيلة.
3) أن يكونوا على درجة من التنظيم.

[1]عارف غلاييني ، نفس المرجع السابق ، ص5
[2]المرجع نفسه، ص5

4) أن تتلاقى ارادتهم لتنفيذ الجريمة.

4- في القوانين الدولية:

عرفت بعض قوانين "الجريمة المنظمة" ومثلا على ذلك:

4-1 **القانون الإيطالي:** نصت المادة على **416** مكرر من قانون العقوبات على أن الفعل كطرفي منظمة إرهابية مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر تتخذ الأسلوب المافيوزي، وتتميز هذه الجريمة بأن أعضاء المجموعة أو العصابات يستعملون قوة وسلطة العصابة المتمثلة في "قانون الصمت" لكي يستمدون منها القدرة على ارتكاب الجريمة والاستيلاء بشكل مباشر أو غير مباشر على الإرادة أو السيطرة على نشاط اقتصادي لتحقيق أرباح غير عادلة أو مشروعة.

4-2 **القانون السويسري :** نصت المادة **260** المضافة لقانون العقوبات بأنها "شخص يشارك في منظمة ويحافظ على انضمامه لها وعلى أسرارها ويمارس أنشطة تتسم بالعنف كهدف في حد ذاته أو يحصل على أرباح بوسائل إجرامية ، يعاقب بالحبس الانفرادي أو الاعتقال لمدة تصل إلى خمس سنوات على الأكثر ويخضع للعقاب كل شخص يرتكب أي عمل إجرامي بالخارج في حالة قيام المنظمة بتنفيذ أو محاولة تنفيذ أنشطتها كليا أو جزئيا في سويسرا [1] .

[1] عارف غيلاني، نفس المرجع السابق، ص 06 .

5- الاتفاقات الدولية:

أما في إطار الاتفاقيات الدولية ومنذ بدأ انتشار هذه الظاهرة ، تظافرت الجهود لوضع تعريف للجريمة المنظمة في عديد من الندوات والمؤتمرات حول الموضوع ومنها ما جاء في التقرير العام ، للأمين العام للأمم المتحدة الثامن "لمنع الجريمة المنظمة ومعاملة المجرمين" تحت عنوان "الجريمة المنظمة" ، إن مصطلح الجريمة المنظمة يستخدم للدلالة على الأنشطة الإجرامية الواسعة النطاق والمعقدة التي تضطلع بها جمعيات ذات تنظيم قد يكون محكما وقد لا يكون وتستهدف إقامة وتموين او استغلال أسواق غير مشروعة على حساب المجتمع وتنفيذ هذه العمليات عادة بازدراء القانون ، وقلوب متحجرة ، وهي لا تتوانى عن القيام بجرائم الأشخاص كالتهديد ، الإكراه عن طريق التخويف والعنف الجسدي ، وغالبا ما ترتبط بإفساد الشخصيات الهامة والسياسية بواسطة الرشوة والتآمر ، كما أن أشطتها تتجاوز الحدود الوطنية للدول .

- وتوالت التعريفات إلى أن جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فقد نصت المادة (أ) منها في تحديدها "لمفهوم الجماعة الإجرامية المنظمة"،بأنها: جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى [1] .

[1] عارف غيلاني ، نفس المرجع السابق ، ص 07 .

6- الجريمة المنظمة عبر الوطنية:

- مع ظهور مصطلح "الجريمة المنظمة" رافقه مصطلح آخر وهو" الجريمة المنظمة عبر الوطنية" أو "الجريمة العابرة للحدود" ، والسؤال عن الفرق بين الجريمة المنظمة والجريمة العابرة للحدود الوطنية وبمتابعة ظهور هذا المصطلح تبين أنه استخدم بطلب من قسم منع الجريمة المنظمة ، والعدالة الجنائية بالأمم المتحدة للاستدلال على ظواهر إجرامية تعدت الحدود ببين الدول منتهكة القوانين ومؤثرة على دول مختلفة [1] .

- وقد تحدث المؤتمر الوزاري العالمي في نابولي عام **1994** الذي انعقد بطلب من الأمم المتحدة الموضوع مظهرا الجانب الدولي للنشاط الإجرامي وتنقله بين الحدود والدول ، كما اعترف المشاركون في مؤتمر المجلس الاستشاري العالمي لبرنامج منع الجريمة مرة أخرى بعدم وجود تعريف موحد للظاهرة وصعوبة الوصول إلى ذلك وقيامهم باللجوء إلى أمثلة نمطية عابرة الحدود كالجريمة المنظمة [2] .

وفي مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المدنيين المنعقد في جنيف عام **1975** ، حصرت هذه الجرائم ، ومثال على ذلك :

- الجريمة المنظمة.

- إجرام مرتبط بالهجرة والطائرات.

- أعمال عنف تنتقل من بلد إلى آخر ولها معنى دولي.

- وبناء على ذلك وبنتيجة المسح المجرى من الأمم المتحدة عن الجريمة واتجاهات وعمليات العدالة الجنائية عام **1994** وضع أساس لتعريف الجريمة المنظمة العابرة بأنها: "الأفعال التي يرتبط الكشف عنها ومنعها بصورة مباشرة وير مباشرة بأكثر من دولة".

---

[1] عارف غيلاني، نفس المرجع السابق، ص 08 .

[2] محسن عبد الحميد أحمد: **الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1 ، 1999 ، ص 78 .

7- **التعريف الإجرائي:**

من خلال التعريفات التي تطرقنا إليها نستخلص بأن الجريمة المنظمة هي كل نشاط إجرامي يتكون من شخصين أو أكثر يجمعهم تنظيم هرمي محدد بهدف تحقيق الربح بممارستها لأنشطة مشروعة وغير مشروعة وغالبا ما تستخدم التهديد والعنف والرشوة إضافة إلى إمكانية امتداد أنشطتها إلى خارج حدود الدولة

المطلب الثاني:خصائص الجريمة المنضمة:

تختلف خصائص الجريمة المنضمة عن خصائص الجريمة التقليدية بشكل كبير، بالتحليل ودراسة التعريفات التي قدمت حول الجريمة المنضمة وخصائصها سنستخلص بعض الخصائص التي تميز الجريمة المنضمة عن الجرائم الأخرى وهي:

أولا: التنظيم :يعتبر التنظيم من خصائص الجريمة المنضمة, و يكون بين شخصين أو أكثر يعملون فيما بينهم و فق نظام يسهل في عملية التنسيق فيما بينهم, و يساهم في تقسيم الأدوار بينهم للقيام بالعملية الإجرامية و يحقق لها الفعالية و الدقة للوصول إلى الغاية المطلوب تحقيقها[1]

ثانيا: الاحتراف في العمل: ويشمل التخطيط في العمل وذلك بمعرفةالإمكانياتالمتوافر، ووضع الأهداف المراد تحقيقها،والتخطيط لتنفيذ العمل الإجرامي بهذه الإمكانيات للوصول إلى أهدافها وهي لا تتوانى عن الاستعانة واستخدام ذوي الخبرة في كافة المجاملات (السياسية- الاقتصادية- القانونية)،وذلك لتأمين الحماية للأعضاء وضمان نجاحالعمل،وهو ما يمثل الاحتراف في العمل كأعلى مستويات الإجرام وأخطرها، إلى درجة الوصول إلى التخصص بنوع واحد من الجرائم[1]

ثالثا: الهرمية في العمل : تتميز الجريمة عن باقي الجرائم التقليدية بالتدرج الهرمي المنظم فهو يجدد مستويات المسؤولية و المهام الموكلة داخل المنظمة الإجرامية, (يشبه

[1]عارف غلاييني، نفس المرجع السابق-ص9-ص10

التدرج الوظيفي في مؤسسات الدولة و الشركات الخاصة), ويبرز على رأس هذه المنظمات قائد أو زعيم يصدر الأوامر و القرارات و يتمتع بالصلاحيات الأعلى و الأوسع, و يفرض الهيبة و الاحترام على أعضاء المنظمة الملزمين بتنفيذ القرارات و الأوامر بالتفصيل , و كل هذا مبني على الطاعة العمياء من الأعضاء للزعيم و هي القاعدة الأساس وسر من أسرار نجاح المنظمات الإجرامية

رابعا: السرية: ويشمل كل جوانب العمل الإجرامي سواء في التخطيط أو التنفيذ أو أسماء المشاركين أو أماكن تواجدهم، أماكن اختبائهم وكل ما يتعلق بهم، لضمان نجاح أعمالها الإجرامية وحماية أعضائها ومن يخالف هذا المبدأ يتعرض إلى العقاب شديد يفرضه الزعيم يصل حتى القتل

خامسا: الاستمرارية: تتميز المنظمات الإجرامية بالاستمرارية بحيث أن موت الزعيم أو القائد لا يعني إنهائها أو حلها، بل تنتقل السلطة إلى شخص أخر يتمتع بالسطوة اللازمة في المنظمة يحل مكان القائد ويتحمل كافة مسؤولياته ويتمتع بصلاحياته ذاتها ولتضمن هذه المنظمات الإجرامية استمراريتها لجأت بما تعرف ب "التحالفات الاستراتيجية " وذلك بعقد المنظمات الإجرامية اتفاقات فيما بينها للحد من النزاعات والمخاطر التي تتعرض لها والاتفاق بتوزيع أماكن العمل بينها وأماكن النفوذ والسيطرة

سادسا: العنف والفساد: تقوم المنظمات الإجرامية في الكثير من الأحيان باللجوء إلى وسائل مشروعة للعمل،ولكن العنف والفساد من الوسائل الغالبة لأعمالها، فالمرحلة الأولى تلجأ إلى التهديد، وفي المرحلة الثانية إلى الرشوة وهذا كله لتغطية عملها الإجرامي[1]

سابعا: تحقيق الربح: أساس عمل الجريمة المنضمة الرئيسي هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، خصوصا مع تشعب عملها وازدهاره وتنوعه وامتداده إلى دول متخلفة حتى أصبحت تِثر في اقتصاديات العديد من الدول وتشكل وسيلة ضغط إضافية على هذه الدول لحماية وتغطية عملها الإجرامي، ومبدأ تحقيق أرباح طائلة دون الوقوف على مانع أخلاقي او قانوني أو ديني ومحاولة رغم كل ذلك إضفاء المشروعية عليها.

[1]نفس المرجع السابق ،ص9ص10.

ثامنا: الدولية: للجريمة المنظمة ميزة أنها لا تعترف بالحدود وذلك ساهم فيه التطور العلمي في مجال المواصلات والاتصال مما صعب على السلطات اتباع نشاطها الإجرامي لمعاقبته

تبين من خلال الدراسة خصائص الجريمة المنظمة أنها تنظيم يحمل وفق مبادئ ثابتة ويسعى إلى تحقيق أهداف محددة مسبقا بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة[1]

[1]نفس المرجع السابق ،ص10.

المطلب الثالث:أسباب وأثار الجريمة المنظمة:

أولا:أسباب الجريمة المنظمة

1- الأسباب الاقتصادية: تردي الأوضاع الاقتصادية في دولة يجعلها عرضة للممارسات اللاأخلاقية أو الفاسدة مثل الفقر الذي هو عامل محفز لتقاضي الرشوة، ناهيك عن تردي الدخ وارتفاع معدلات البطالة كل هذه الجزئيات تساهم في انتشار الجريمة المنظمة

2- الأسباب السياسية: غياب الكفاءات لأتخاد القرارات الاستراتيجية وإصدار تشريحات مواكبة للعصر يساهم في توسع الجريمة المنظمة

3- الأثار السلبية للعولمة: تتضمن العولمة اتجاه نحو مزيد من الاستغلال الاقتصادي من طرف الشركات الرأسمالية الضخمة للدول الفقيرة ففي بعض البلدان أطاحت الخصخصة بقطاعات بأكملها، وأصبحت القيم المادية تغلب القيم الأخلاقية وهذا من مسببات الجريمة المنظمة.[1]

من خلال هذه الدراسة تبين أن للجريمة دوافع ومحفزات ومناخ يساهم في ظهورها وتناميها، فالجريمة المنظمة وليدة الفقر والغياب القانوني وهشاشة النظام السياسي

[1]زايد محمد إبراهيم :الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،الرياض،ط1، 1999،ص36.

ثانيا:آثار الجريمة المنظمة:

لا شك أن الجريمة المنظمة أصبحت أبرز ما يهدد مجتمعاتنا الحديثة، وباتت تؤثر على مستقبل الأجيال لامتداد أضرارها بطبيعتها، وذلك لنوعية الجرائم التي يرتكبها أعضائها لنجاحهم بالتسرب إلى كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الإدارية والمالية، للسيطرة على القرار وإحباط أي عمل جدي لمواجهة هذه الجريمة.

- ولأنها من صنف الجرائم ذات الطابع الدولي فقد تمكنت من إنتاج تحالفت استراتيجية لخدمة بعضها البعض وتحقيق التعاون فيما بينهم أكثر مما نجحت الدول وبذلك ازدادت المخاطر وتنوعت، ويمكن إجمالها في التالي:

1-1 تخطي الحدود الوطنية:

انتشرت عصابات الجريمة المنظمة في كافة أرجاء العالم ونشطت في مختلف الدول ، متخطية الحدود المعروفة وبالتالي أفرزت جريمة عالمية سعت الدول لمكافحتها بشكل متضامن فيما بينها ، وذلك بسبب الضرر المتأتي من أعمالها لم يصب دولة واحدة فقط ، بل تعداها إلى العديد من الدول مهددة الأمن القومي السياسي والاقتصادي لها ، محدثة تمييزا للقيم الأخلاقية ، والمبادئ العامة ، وذلك بنشرها لتجارة المخدرات والدعارة والقمار والتهريب وغيرها من الأنشطة [1] .

2-2 محاولة إضفاء الشرعية على أموالها:

وذلك بأن قامت بتوظيف عائداتها المالية الضخمة وأرباحها الطائلة، في أنشطة مشروعة، تدخل ضمن البنيان الاقتصادي للدول، بل وتقوم هذه الدول بتشجيع هذه الاستثمارات دون التدقيق بمصدرها، وأكثر ما نلاحظ ذلك في الدول النامية المحتاجة بشدة لرؤوس الأموال الأجنبية والمحلية، مشجعة بشكل غير مباشر المنظمات الإجرامية لإيداع أموالها في

[1] عارف غيلاني، ص11.

مصارف تتمسك بمبدأ السرية المصرفية وتقليل القيود على رؤوس الأموال. ولا تتوانى هذه العصابات من الاعتماد على الكفاءات العالية القادرة على التمويه والخداع لعدم كشف مصدر هذه الأموال وهذا العمل هو ما يطلق عليه بعملية **تبييض الأموال.**

3-3 التسلل إلى أنشطة مشروعة:

تمكنت عصابات الجريمة المنظمة وبفضل القدرة العليا التي باتت تتمتع بها من استثمار أموالها والانتقال إلى مجالات عمل مشروعة قانونا "كإنشاء الفنادق والاستثمار فيها وغيرها من الأعمال".

وبذلك أصبحت صاحبة تأثير في الاقتصاد العالمي ، وخاصة ما يسمى بالاقتصاد الخفي صاحب الدور المباشر في حركة الأسواق العالمية وأُقتصاد ، منشئة أسواق جديدة هددت بتدمير رؤوس الأموال الشرعية ، مبرزة أسماء أصحاب أموال جدد يتمتعون بالثراء الفاحش ، مستخدمين الابتزاز والتهديد وغيرها من الأساليب الملتوية والسوية دون تمييز لتنمية أعمالهم وازدهار عمل الجريمة المنظمة [1] .

4-4 **احتكار الخدمات الغير مشروعة:**

لعبت الجريمة المنظمة دورا جديدا من خلال تقديم خدمات وسلع لإشباع الغرائز والحاجات تعد من أكثر ما يهدد الاستقرار الاجتماعي، وتعدت ذلك لتقوم باحتكار بعض هذه الحاجات مستغلة الضعف الإنساني، ولعل أبرز هذه الخدمات الدعارة، تنفيذ الاغتيالات السياسية، توزيع وتهريب الأسلحة مُشَكِّلةً تهديدا جديا للأمن والاستقرار السياسي في العالم.

- ولعل هذا جوهر ما تم بحثه في المؤتمر الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة، المنعقد في نابولي، حيث يمكن تلخيص بعض الأخطار التي تهدد المجتمعات:

* الخطر على السيادة.

* الخطر الذي هدد الأنظمة العالمية.

[1] عارف غيلاني، نفس المرجع السابق، ص 12.

* الخطر الاجتماعي.

* الخطر على الأفراد.

* الخطر على الاستقرار الوطني.

* الخطر على نظام الخصخصة [1] .

[1] عارف غيلاني، نفس المرجع السابق، ص 12.

المبحث الثاني: صور من الجريمة المنظمة

لقد تعددت وتنوعت صور وأشكال الجريمة المنظمة في مختلف مناطق العالم ، وذلك باختلاف وتعدد السياقات التي تظهر فيها إضافة على طبيعة البيئة وبنية المجتمع وثقافته وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أبرز أشكال الجريمة المنظمة

1- المطلب الأول: غسيل الأموال (تبييض الأموال)

تعتبر جريمة غسل الأموال من أخطر الجرائم التي تهدد الاقتصاد العالمي، وسنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف غسيل الأموال، أركان غسيل الأموال، مراحل غسل الأموال، العناصر وكذلك وسائل ارتكاب هذه الجريمة.

1) تعريف غسيل الأموال:

إن مصطلح غسيل الأموال يتضمن العديد من التعريفات إلا أنها متفقة في المضمون حيث عرفت اللجنة الأوربية غسل الأموال عبر دليلها على أنه" عملية تحويل الأموال المتحصل عليها من انشطة اجرامية بهدف اخفاء و انكار المصدر الغير شرعي و المحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرم ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمحصلات هذا الجرم[1]

- وتعد متحصلات المخدرات المصدر الأول لغسل الأموال، إلا أن الأنشطة الرئيسية التي تقوم عليها الجريمة المنظمة والتي يتم غسل عائداتها لا تقتصر على المخدرات فقط بل تشمل أنشطة أخرى منها الاتجار الغير مشروع بالأسلحة والاتجار الغير مشروع بالآثار وتزييف العملة النقدية[2]

[1] غسيل الأموال، المفهوم والمدى المتحصل عليه http://wwwqalqilia.ps

[2] يوسف داوود كوركيس، الجريمة المنظمة، عمان الدار العلمية والدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001، ص 80.

2) **-أركان غسل الأموال:**

أولا: الركن المادي:

وهو السلوك الإجرامي الصادر من الفاعل لتحقيق نتيجة معينة ، فالسلوك أو النشاط الإجرامي يتسع مفهومه ليشمل السلوك الإيجابي إضافة إلى الامتناع أو النشاط السلبي، وذلك باكتساب الأموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو إيداعها أو تحويلها أو غير ذلك، وجريمة غسل الأموال من الجرائم الخطر وبالتالي لا تتطلب نتيجة إجرامية وبالتالي تندمج النتيجة بالسلوك(أي أنها لا تتطلب حصول ضرر مستقل عن السلوك ووجود رابطة سببية بينهما، أي السلوك و النتيجة، بل مجرد السلوك وهو يتضمن النتيجة وبالتالي يكون الركن المادي).

ثانيا: الركن المعنوي:

وهو العلاقة الرابطة بين ماديات الجريمة وشخصية الجاني متمثلة في السيطرة على الفعل وآثاره، وجوهره الأمر هو العلم والإرادة أي علم الجاني بانه يغسل الأموال بالقيام بعملية تمويه وإخفاء مصدرها وكذلك إرادته لفعل هذا العمل.

3) **عناصر غسل الأموال:** لا تتم عملية الجريمة المنظمة إلا بتوفر هذه العناصر التي سوف نتطرق إليها:

1. **الأموال القذرة**: وهي ما تعرف بالمخدرات، وهي ناتجة عن عائدات من الجرائم المنصوص عنها في القانون.
2. **مصدر مزور**: يبتدعها مرتكبي جريمة غسل الأموال للتغطية على كل مصدر حقيقي، وأنهم هم مكتسبي هذه الأموال عبر هذا المصدر المزور كي لا تحوم الريبة حول مشروعيته
3. **الأنشطة الخادعة**: وهي ما سيقوم به المرتكبون لإخفاء الأموال القذرة وخلطها بالأموال الناتجة عن الأعمال الشرعية.

4. **أطراف التنفيذ**: القائمة بعملية غسيل الأموال، وتقوم بإظهار شخصية مالكة للأموال القذرة ، أمام المجتمع بشكل " نظيف " محل الثقة مبتعدة عن ماصيه السيء.[1]

4) **مراحل غسل الأموال**:تمر عملية غسل الأموال بثلاث مراحل هي كالتالي:

1. **المرحلة الأولى Placement:** وتسمى مرحلة الإحلال وتبدأ بقيام غاسل الأموال بمحاولة إدخال الأموال النقدية المتأتية من نشاطه الغير مشروع إلى النظام المصرفي والهدف منها التخلص من كمية النقود الكبيرة في يد مالكها، وذلك بنقلها إلى مكان الهدف.
2. **المرحلة الثانية Alyering:** وتسمى مرحلة التغطية، حيث يتم طمس علاقة تلك الأموال مع مصدرها الغير مشروعة من خلال القيام بالعمليات المصرفية المتتالية.
3. **المرحلة الثالثة Intégration:** وتسمى مرحلة الدمج، حيث من خلالها يتم دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد بحيث يصبح من الصعوبة التميز بينها وبين الأموال من المصادر المشروعة. [2]

[1] عارف غلاييني، الجريمة المنظمة، 2008 (نفس المرجع السابق ص17)
[2] يوسف داوود، كوركيس(المرجع نفسه ص 80)

المطلب الثاني: الاتجار الغير مشروع بالمخدرات:

- تشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو العالم من آثارها وتعد من النشاطات الأساسية للجريمة المنظمة.
- كما أن تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشار المخدرات والتوعية بأضرارها وعلاج مدمنين سنويا تقدر ب 120 مليار دولار مما تعجز الدول الضعيفة في مواجهتها وتجارة المخدرات تمثل 8 %من مجموع التجارة العالمية حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2000.
- كما أن الإتجار في شتى أصناف المخدرات عبر العالم تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة الاقتصاد ومستواه لكل دولة، فالصرر الاقتصادي يتمثل في عدم قدرة الجهاز القائم على تحديد الناتج الداخلي الخام والناتج الإجمالي المحلي بقة نظرا للأموال الطائلة والمتداولة في السوق والتي يصعب تقديرها[1]
- ومما سبق ذكره يمكن القول إن لتجارة المخدرات لها الحظ الكبير والوافر للعوائد التي تتحصل عليها الجريمة المنظمة والتي بدورها تستغل لنشاطات أخرى.

[1] http://samiranasri.blogspot.com/2008/09/blog-post.html يوم 2016/05/20 على 20:05.

المطلب الثالث: الاتجار غير المشروع بالأسلحة:

يشكل عدم الاستقرار في العديد من البلدان و المناطق بالعالم، و النزاعات الناتجة عن اختلافات و توترات أو صراعات عقائدية أو عرقية أو قومية أدت في حالات كثيرة إلى الصراع المسلح أو مواجهات عسكرية كان من نتائجها المباشرة أحيانا وغير المباشرة أحيانا أخرى أن فتحت أسواق أخرى للألأت التخريب و الدمار، مما أدى إلى زيادة الطلب على الأسلحة و الذخائر لاستخدامها، أما في الهجوم أو في الدفاع أو كليهما[1]

ولقد حفزت هذه الأوضاع الجريمة المنظمة التي لا تتوانى عن استغلال أي فرصة متاحة لتحقيق الربح وبأي وسيلة، إلى أن تتقدم بعروضها لتزويد الجماعات المتناحرة بما تطلبه من أسلحة ومعدات حربية إما عن طريق تعاقدات مشروعة أو غير مشروعة

ليس هذا فحسب، بل إنه إضافة إلى الأسلحة التقليدية ترد تخوفات من احتمال لجوء جماعات الجريمة المنظمة إلى الحصول على الأسلحة النووية أو سرقتها للمتاجرة فيها، وخاصة في هدا الوقت الذي يمر فيه العالم بمتغيرات حربية وعدم استقرار سياسي إضافة إلى بعض الحركات التي يتسم البعض منها بأنها تحررية والبعض الأخر انفصالية أو حركات توسعية أو صراعات مسلحة بين الدول أو الحروب الأهلية في بعض الدول[2]

والجريمة المنظمة لها صلات وطيدة وأكيدة بهذه الحركات على مستوى العالم، ومنفعة الجريمة المنظمة في هذه الأوضاع بالدرجة الأولى هو تحقيق الأرباح الطائلة

[1] مصطفى الصيفي عبد الفتاح، الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهاتأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ط 1 ص 68
[2] المرجع نفسه ، ص69

المبحث الثاني:علاقة الجريمة المنظمة بغيرها من الجرائم

المطلب الأول:الجريمة المنظمة والإرهاب

سنحاول في هذه الدراسة تحديد مفهوم الإرهابوعلاقته بالجريمة المنظمة وسنتطرق إلى أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بينهما

أولا:تعريف الإرهاب:

لقد حاولت مجموعة الدول والهيئات الوصولإلى تعريف موحد لمفهوم الإرهابإلى أنها لم تتمكن من ضبطه وسنتطرق قدرالإمكانإلىأبرز التعريفات حتى نعطي صورة مقربة لمفهوم الإرهاب.

عرفته وزارة الخارجية الأمريكية من خلال قرار نيسان 2001 بأنه "العنف المتعمد الذي تحركه دوافع سياسية ويجري ارتكابه ضد أطراف غير محاربة بواسطة جماعات شبه قومية أو عملاء سريين"

في تعريف آخر عن الاتحاد الأوربي أنه " العمل الذي يؤذي إلى ترويع المواطنين بشكل خطير, و يسعى إلى زعزعة استقرار أتقويض المؤسسات السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لإحدى الدول أو المنظمات الدولية[1]

كذلك تعرفه الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب "أنه فعل من أفعال العنف أو التهديد بواعته أو أغراضه, يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي و يهدف إلىإلقاء الرعب بين الناس أو توزيعه بإيذائهم أو تعريض حياتهم و أمنهمإلى الخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة و احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر [2]

[1] عارف غلاييني نفس المرجع السابق ص23

[2] يونس زكور، الارهاب والاجرام المنظم، اية علاقة متحصل عليه http://www.ahenar.org

وفي الأخير يمكن القول عن الإرهاب انه عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من الرعب والتهديد إلى الدولة أو جماعة سياسية لترتكبه منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية

ثانيا:أوجه الشبه بين الجريمة المنظمة والإرهاب:

يتلاقى الإرهاب الجريمة المنظمة في الكثير من النقط حتى خلط العديد من الباحثين بينهم وسنتطرق إلىأوجهالشبه بينها

1- تعتمد كل من الجريمة المنظمة والإرهاب على التنظيم الهرمي والهيكلية التسلسلية
2- تعتمد كل من الجريمة المنظمة والإرهاب على تنظيمات سرية معقدة تضفي نوع من الرهبة والسرية على العمليات الإجرامية في ضل مجموعة من القواعد الداخلية الصارمة
3- وحدة التهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة والإرهاب علىالأمنوالاستقرار الوطنيوالدولي
4- يتسم كل منها بعدم اعترافه بالحدود الوطنية فالجماعات الإرهابية مثلها مثل الجريمة المنظمة قد تعتمد في تجنيد أتباعها في دولة وتدريبهم في دولة أخرى.

ثالثا:أوجه الاختلاف بين الإرهاب والجريمة المنظمة:

رغم التشابه بين الإرهاب والجريمة المنظمة في الكثير من الأشياء إلا أنهم يختلفون في أشياء جوهرية وهي كالتالي:[1]

1- من حيث الدوافع: الجماعات الإرهابية تسعى إلى تحقيق أغراض سياسية، بينما الجريمة المنظمة تسعى إلى تحقيق المكاسب المادية وتجميع الأموال كهدف رئيسي
2- من حيث العدد: من الممكن لشخص واحد القيام بعمل إرهابي بمفرده، عكس الجريمة المنظمة التي يجب أن تتكون من جماعة كما سبق ذكره في التعريفات
3- من حيث العلنية: تتبنى المنظمات الإرهابية العلنية في أعمالها عبر وسائل الإعلام، عكس الجريمة المنظمة بحيث تتخذ السرية في كل المجالات

[1] يونس زكور ،نفس المرجع السابق ،ص3-ص4.

رابعا:العلاقة التي تربط الجريمة المنظمة بالإرهاب:

الهدف من دراسة الإرهاب وأوجه الشبه والاختلاف بينه وبين الجريمة المنظمة هو للإبراز العلاقة التي تربط بينهم وتكمن هذه العلاقة فيما يلي:[1]

1. تقدم الجريمة المنظمة الدعم المادي والمعنوي للإرهاب
2. تسهيل انتقال أعضاء الجماعات الإرهابية عبر الحدود بطرق مختلفة
3. تقدم الجريمة المنظمة التدريب اللازم والأسلحة اللازمة للجماعات الإرهابية

كما نرى أنه هناك تعاون وتبادل مصالح بين الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية فكل طرف يستفيد من الطرف الأخر بطريقة أو بأخرى فلا يمكن الفصل الكلي بين الإرهاب والجريمة المنظمة

[1] عارف غيلاييني ، نفس المرجع السابق،ص26.

المطلب الثاني: **الفساد والجريمة المنظمة**

تلعب البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دورا مهما في تغذية الجريمة المنظمة، قوانين وأنظمة فعالة لمكافحة الجريمة المنظمة بالعكس هذه الظروف تدفعها إلى النمو والتمدد، واستفادت الجريمة المنظمة من الفساد المتفشي في الكثير من الطبقات السياسية والإدارية، فحققت استغلالا تمكنت من خلاله السيطرة على مواقع عديدة أمنت لها الحماية السياسية وتجنبت الملاحقات القضائية وسهلت العديد من أعمالها ونشاطاتها

أولا تعريف الفساد:

أشار مرشد الأمم المتحدة حول محاربة الفساد مواجهته الصادر عام 2001 أن الفساد هو "سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية ويضر بالمصلحة العامة" أي يشترط توفر ثلاثة شروط[1]

- سوء استعمال السلطة العامة: أي استغلال السلطة الممنوحة للموظفين العموميين أو من يعهد إليه إدارة مرفق عام لأغراض شخصية
- الحصول على مكاسب شخصية: سواء كانت مادية، معنوية أو للشخص نفسه أو أحد أقاربه
- الإضرار بالمصلحة العامة: وهو ما يتحقق بعدم سير المرفق العام وفق منطق العدالة وما هو مرسوم له

وبالنظر إلى كل المحاولات حول ضبط مفهوم الفساد نستخلص أن الفساد يشمل كل من:[2]

- جرائم الرشوة
- استغلال الموظف للسلطة ونفوده
- غسل الأموال
- الاختلاس
- الإتجار بالمعلومات السرية للدولة
- التلاعب بالمشتريات والمبيعات الحكومية
- الإثراء غير المشروع للموظفين

[1]اللواء د. البشري محمد الأمين: الفساد والجريمة المنظمة الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007 ص 5 ص 18
[2]عارف غيلاييني ، نفس المرجع السابق،ص26.

- الإضرار بالعدالة
- التهرب الضريبي
- التبرعات السياسية غير المشروعة
- التستر على جرائم ضد البيئة والإنسان

ثانيا: علاقة الفساد بالجريمة المنظمة:

تبرز العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة في عدة نقاط سنحاول ذكر أبرزها:

- المصلحة الشخصية والمنفعة الذاتية تبقى هدفا أساسيا تسعى الظاهرتين للوصول إليه
- غياب المبادئ الدينية والأخلاقية في كلتا الظاهرتين
- السرية والكتمان كأنجح أساليب العمل
- استخدام وسائل غير مشروعة للقيام بأعمال مشروعة و محاولة إضفاء الشرعية عليها[1]
- القوة والعنف والترهيب هما أبرز الأسلحة لتحقيق الأهداف
- وفي الأخير يمكن القول إن هذه النقاط المتشابهة بين الفساد والجريمة المنظمة تجعل العلاقة بينها متناهية ليس مجرد ترابط نظري فقط وإنما اندماج كامل للأنشطة الإجرامية

[1]اللواء د. البشري محمد الأمين ،نفس المرجع السابق،ص109.

ثالثا: أثار علاقة الفساد بالجريمة المنظمة:

هي علاقة تبادلية يقوم فيها كل طرف بحماية ومساعدة الأخر وتحفيزه، ويكون ذلك من الطرفين كالاتي:[1]

1. تحفيز الفساد للجريمة المنظمة:

- صمت المتورطين الفاسدين عن أنشطة الجريمة المنظمة
- تقديم النصيحة والتوجيهات من الموظفين العموميين الفاسدين لعصابات الجريمة المنظمة
- تسهيلات تعطى لعصابات الجريمة المنظمة من قبل رجال القانون الفاسدين سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ أو بعد ارتكاب الفعل أو النشاط الإجرامي
- تقديم معلومات خاصة وسرية من قبل الموظفين الفاسدين لعصابات الجريمة المنظمة
- المساهمة بإخفاء الأدلة وتغيير مجرى العدالة والحقيقة

2. تحفيز الجريمة المنظمة للمتورطين في الفساد:

- الإغراءات المادية السخية المهدات للموظفين العموميين
- تحسين فرص الموظفين المتعاونين معهم بالحصول على الترقية وتولي المناصب الهامة الرفيعة باستخدام نفوذهم المحقق لدى السياسيين والطبقات النافذة
- تقديم الحماية والدفاع للمتورطين وذلك حال مسائلتهم
- تجميل وتحسين الموظفين الفاسدين اجتماعيا، للتأثير على باقي الموظفين ودفعهم للتمثل برفاقهم

وفي الأخير نستنتج أن العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة علاقة متبادلة كل طرف يستفيد من الأخر وذلك أثناء غياب الرادع الديني والأخلاقي والرقابة القانونية

[1] نفس المرجع السابق ،ص109.

الفصل الثاني

الفصل الثانى : آثار الجريمة المنظمة فى منطقة الساحل الإفريقى على المستوى الإقليمى و الدولى

المبحث الأول: جيوسياسية منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي الحيز الذي يفصل شمال إفريقيا (المغرب العربي) وجنوب الصحراء المعروفة بإفريقيا السوداء، وتتميز هذه المنطقة بمناخ قاصي متقلب في (الأمطار، الفيضانات، الرياح، الجفاف) وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة تأثير العوامل الجغرافية على سياسات المنطقة

المطلب الأول: **التعريف بمنطقة الساحل**

منطقة الساحل الافريقي هي منطقة السافانا الاستوائية في أفريقيا بين الصحراء الكبرى إلى الشمال والسودان في الجنوب، مع وجود المناطق الشبه قاحلة، حيث أنها تمتد عبر خطوط العرض في الجنوب والوسط وشمال أفريقيا، وبين المحيط الأطلسي غرباً والبحر الأحمر شرقاً.

كلمة ساحل بالعربية تعني حرفيا" الشاطئ "، لوصفها ظهور النباتات الموجودة في منطقة الساحل باعتبارها الأقرب الى الساحل عن ترسيم رمل الصحراء. يغطي الساحل" من الغرب إلى الشرق" مع أجزاء من شمال السنغال وجنوب موريتانيا، ووسط مالي، وشمال بوركينا فاسو، وأقصى جنوب الجزائر والنيجر، وأقصى شمال نيجيريا وجنوب السودان، وسط تشاد ووسط وجنوب السودان، وشمال إريتريا.[1]

دول الساحل الإفريقي:

منطقة الساحل، تضم أجزاء لعشرة دول أفريقية، وهي من اليسار إلى اليمين:

السنغال

موريتانيا

مالي

بوركينا فاسو

الجزائر

النيجر

نيجيريا

تشاد

السودان

إريتريا

[1]اسماء سعد الدين:ما هي دول الساحل متحصل عليه من http://www.almrsal.com/post/330585

جغرافياً:

منطقة الساحل تمتد حوالي 5400 كم، من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقاً ، والذي يختلف من عدة مئات إلى آلاف الكيلومترات في العرض ، والذي يغطي مساحة قدرها 3053200 كيلومتر مربع ، وهو الإيكولوجية الانتقالية من المراعي الشبه قاحلة والسافانا ، والسهوب ، ومناطق الأدغال الشوكية الواقعة بين السافانا السودان المشجرة فى الجنوب والصحراء فى الشمال .

تضاريس منطقة الساحل بشكل رئيسي هي تضاريس شاقة، وغالباً ما تكمن المنطقة ما بين 200 و400 متر في الارتفاع، تتخللها عدة هضاب معزولة وسلاسل الجبال التي ترتفع في منطقة الساحل، ولكن يتم تصنيفها بالمناطق الإيكولوجية المنفصلة لأن النباتات والحيوانات تختلف عن المناطق المنخفضة المحيطة بها، حيث يختلف معدل هطول الأمطار السنوي من

حوالي 100 مم إلى -200 ملم، في الجزء الشمالي من الساحل، وإلى حوالي 600 ملم في الجزء الجنوبي وذلك حسب الارتفاع.[1]

وعلى مدى تاريخ أفريقيا، كانت المنطقة موطناً لبعض من أكثر الممالك المتقدمة، للاستفادة من التجارة عبر الصحراء، بشكل جماعي، ومن المعروف أن هذه الدول كانت من ممالك الساحل.

-طبيعة التركيبة السكانية لمنطقة الساحل:

تمتاز منطقة الساحل الإفريقي بكثافة سكانية جد منخفضة يقابلها في ذلك تنوع كبير في الاتجاهات الدينية والعرقية وتشترك دول الساحل في الخصائص الديمغرافية وهي:

- وجود كثافة سكانية ضعيفة جدا بجميع المناطق الشمالية كما أنها تكون مرتفعة جدا بالعواصم السياسية يعني في الجزء الجنوبي الغربي ففي موريتانيا الهيكل الحضري مرتفع بصورة هائلة حيث يقطن ربع السكان في العاصمة نواكشوط
- أما المناطق الأخرى فتتميز بكثافة سكانية منخفضة جدا
- بالإضافة إلى ذلك هناك عنصر أساسي يجب التطرق إليه وهو التنوع الإثني الذي تتميز به منطقة الساحل الإفريقي حيث تظم المنطقة نوعين من الأجناس (السود و البيض) حيث يتواجد السود بالجزء الجنوبي والبيض بالجزء الشمالي
- وفي موريتانيا يمثل العنصر "المور" ثلث السكان وهم العرب الفاتحون الذين استوطنوا شمال إفريقيا وعنصر "الأرتان" وهم الزنوج المنحدرين من سلالة العبيد ويتمركزون في الشريط الساحلي لنهر "السنغال"[2]

أما في المالي نظرا لتعدد الإثنيات سنذكر أبرز 5 قبائل متواجدة في المنطقة وهما:

- قبيلة الماندينغا: وتظم البامبرا، السوتكي والبروز
- قبيلة البلسار: وتظم البال وتكولر

[1] نفس المرجع السابق.
[2] غدير دليلة، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015 ص 24

- قبيلة الفولت: وتظم البوبو، سينوفو والمانويكا
- قبيلة الصحراء: وتظم المرور، الطوارق والعرب
- قبيلة السونغاي

والنيجر تتوسط منطقة الساحل وحيث نجد إثنية "الهاوسا" في المناطق الوسطى والشرقية من البلاد، ثم يليه عنصر "الجيرماسونغي" في حين نجد عنصر "طوارق الشمال" ويمثلون نسبة 10 %وتضم كذلك إثنيات أخرى: العرب،التوبو،الفولا وغيرها

بالإضافة إلى هذا التعدد الإثني بمنطقة الساحل الإفريقي، نجد كذلك التعدد الديني بين المسلمين والمسيح، أصحاب المعتقدات الدينية المحلية، وكذلك التعدد اللغوي بين اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية، واللغة المحلية للقبائل المختلفة.

وبوجود هاته التركيبية البشرية المتنوعة والتعدد الاثني في منطقة الساحل، نشأت مختلف الصراعات والنزاعات القبلية والعرقية وتمثلت في معضلات التنمية المحلية[1] وفي أزمات الجماعات الإثنية مما خلق مشكل عدم التجانس الاجتماعي والذي أثر بدوره على العدالة الاجتماعية[2] وكل هذه الظروف توفر المناخ الملائم لنشاط الجريمة المنظمة.

[1]مبروك هاني، منطقة الساحل الإفريقي، صراعات قديمة وتحديات جديدة، كلية الحقوق جامعة ورقلة الجزائر 2015
[2]محند برقوق، منطق الأمننة في ساحل الأزمات، معهد الدراسات الاستراتيجية جامعة الجائر 2010

المطلب الثاني: منطقة الساحل ومسألة الإرهاب والجريمة المنظمة

لقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة مرضية ألا وهي الجريمة المنظمة بكل أنواعها وأشكالها من غسيل الأموال إلى التجارة بالأعضاء البشرية إلى تهريب الأسلحة وكذا تهريب السجائر خاصة في منطقة ديكال المالية التي تعتبر أهم منطقة أو الحلقة الأساسية لتهريب السجائر، كما تعرف دول الساحل تنامي ظاهرة خطيرة ألا وهي تجارة المخدرات والتي تعرف نموا سريعا خاصة بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور المخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين والكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوربا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي[1]، إذ أنه حسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 تم حجز 49 كغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار، كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوربا عن طريق المغرب وشمال إفريقيا كما تم حجز 75 كغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تنزواتين 500 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست

حيث جاء على لسان أمانويل لوكير، نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات عندما قال "إن بعض دول إفريقيا الغربية التي تقع خلف الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر أصبحت طريقا مفضلا وجد نشط للتجارة الدولية للكوكايين الوافد من أمريكا اللاتينية في اتجاه أوروبا" ولاحظ ذلك بتكريس منذ بداية 2005

أما فيما يخص الإرهاب في منطقة الساحل، تؤكد مجموعة من الدراسات خاصة الأمريكية منها، أن الساحل سيصبح مجالا خصبا لنمو وتطور إرهاب إفريقي، خاصة مع بروز مجموعة من المؤشرات الخاصة بتنامي التطرف الديني عن طريق مجموعة من الجماعات "السلفية التكفيرية" أو عن طريق جماعة الدعوة و التبليغ وكذلك جماعات قائمة على أساسات عرقية مثل طوارق مالي، وكذلك لوجود عدد من السوابق الإرهابية ، الهجوم

[1] محند برقوق الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية

على الثكنات العسكرية بموريتانيا كذلك قتل السياح بموريتانيا ووصول الجماعات السلفية لدعوة والقتال لغاية تشاد، ومما يعطي نوعا لهذه الفرضيات هو ضعف المقدرة لدول الساحل في رقابة الحدود والإدارة الأمنية لأراضيها وهذا راجع لضعف الإمكانيات وشساعة الرقعة الجغرافية وكذلك أيضا لضعف الفعالية الاقتصادية التي أدت بدورها بتفشي الفقر والفساد، وهو ما يجعل من هذه المنطقة بيئة مناسبة لبقاء الجماعات الإرهابية لتدريب والتنسيق الإرهابي عبر الوطني و تهديد امن واستقرار دول المنطقة

فبالتالي نرى بأن الجريمة المنظمة والإرهاب منتشران في منطقة الساحل الإفريقي وذلك راجع لمجموعة من الأسباب التي ذكرناها مسبقا ونذكر أبرزها: هشاشة الأنظمة في دول المنطقة، الضعف الاقتصادي، شاسعة المساحة وكذلك التنوع العرقي، الاثني، الديني، وكل هذه العوامل تعتبر البيئة المناسبة لكل من الظاهرتين

المطلب الثالث: التغييرات الجيوسياسية بمنطقة الساحل

إن مشكلة الطوارق في الساحل الإفريقي تعد الأخطر والأكثر حساسية، وسنحول في هذا المطلب الربط بين مشكلة الطوارق وحرب ليبيا.

- ترجع أصول مشكلة الطوارق إلى فترة الاستعمار الفرنسي وبدايات الاستقلال أين قام مجموعة من زعماء قبائل الطوارق في كل من النيجر ومالي بمعارضة استقلال شمال الدولتين في إطار جمهورية النيجر أو جمهورية مالي، وقد بعثوا برسالة إلى الجنرال De gaulle يطالبون فيها بضرورة فصل أو اقتطاع الأقاليم الصحراوية عن دول الساحل المستقلة من أجل التمهيد لقيام جمهورية ترقية[1]

غير أن الأجهزة السياسية في كل من مالي والنيجر وبعد حصولها على استقلالها حاولت إرغام الأقليات الترقية على الاندماج ضمن الهياكل الوطنية مما أدى إلى تأزم الأوضاع للطوارق باختلاف طبقاتهم الاجتماعية وأصبحوا يعانون من تهميش كبير ضمن حكوماتهم ، ولأنهم رفضوا أ يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية بدأ الطوارق الكفاح المسلح ضد مترئسيهم الجدد من السنوات **1961 – 1963** في كل من والنيجر ، غير أن محاولاتهم هذه تم استيعابها بسرعة عن طريق القوة وقد كان هذا بمثابة التمرد الأول للأقليات الترقية على الحكومة في مالي والنيجر .

-كان الطوارق في ليبيا في عهد القذافي يتميعون في المرحلة الأولى المأمن والملجأ وبعد ذلك تلقى بعض الطوارق تكوينا عسكريا وحتى أصبح بعضهم ضباط في الجش الليبي مثل سيد الأمين وهو طوارقي مالي، وتتكون الفرقة الثانية وثلاثون من الجيش الليبي وهي الوحدة الخاصة التي كان يقودها خميس نجل القذافي والتي تتكون من عدة مئات من الطوارق.
-وبعد الانتفاضة ضد نظام القذافي اعتمد على الطوارق للوقوف الى جانبه وحاربوا معه، ولكن بعد سقوط نظام القذافي أصبح الليبيون يحقدون على الطوارق ويهددونهم، مما أدى الى نزوح الطوارق وهم مدججين بالأسلحة الى بلدانهم الأصلية مالي والنيجر.

[1] أسماء رسولي : **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر** ، ص 94 .

-وبالتالي كما نرى كل هذه التغيرات في منطقة الساحل أدت الى ضهور فواعل جديدة والتي أدت بدورها الى تعقد الأمر وزعزعت الأمن والاستقرار في المنطقة.

المبحث الثاني: الآثار الإقليمية للجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الآثار الأمنية

تشهد منطقة الساحل والصحراء منذ الألفية تنامي الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية التي تعتبر تهديد يؤثر بشكل كبير على أمن واستقرار تلك الدول خاصة التي تعاني من ضعف في القوة العسكرية في ظل بروز تهديدات لم تكن لها فعالية من قبل كتنامي الجماعات الإرهابية والتنافس على الموارد الأولية التي تزخر بها دول المنطقة خاصة مالي والنيجر ، وفي ظل العولمة أصبحت هذه المخاطر عابرة للحدود وتتميز بسرعة الانتشار، مما جعلها تتجاوز القدرات الأمنية والعسكرية للدولة، واستحالة مكافحتها لوحدها وبإمكانياتها الخاصة، من حيث التكلفة المالية وقدراتها العسكرية، وكذا جانب الاستخبارات، مما بات يفرض على دول المنطقة اتخاذ إجراءات وقائية للتصدي لتلك الظواهر التي قد تنخر الأمن القومي للدولة، مما بات يستوجب ضرورة الدخول في سياسة أمنية مشتركة لتبادل المعلومات عن طريق مكاتب الدراسات لتلك الدول من خلال دراسة الوضع الأمني للدول ومراقبة تطور عمل الجماعات الإرهابية ورصد كل تحركاتها، من أجل المواجهة الصحيحة لقمعها أوعلي الأقل التقليل من خطورتها.

وللتصدي لمصادر التهديدات والأخطار العابرة للحدود خاصة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، ومع التحولات التي جاء بها الربيع العربي زادت حدة وخطورة التهديدات الإقليمية، أصبح الأمن القومي لدول الساحل مهددا من الخارج، وبطرق مباشرة وغير مباشرة، وعلى مستوى كل الحدود تقريبا، وبنسب متفاوتة، خاصة في ظل تأزم وتفاقم الأوضاع الأمنية في دول الجوار، والذي يرجع لعاملين الأول الفشل الدولاتي في دول الساحل الإفريقي، والثاني سقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس وليبيا ، خاصة ما تعرفه ليبيا من انفلات امني قد يهدد بطريقة أو بأخرى امن واستقرار دول الجوار خاصة في غياب الدولة وتنامي حدة انتشار السلاح الفوضوي والتطرف الديني وتجارة المخدرات.

في الوقت الذي تسعى فيه دول الساحل الإفريقي إلى التحرر من هيمنة القوى الكبرى، وإيجاد توازن في إطار شبكة العلاقات الدولية القائمة والمستقبلية، تأتي مسألة الاهتمام بهذه المنطقة

وبروز التنافس الدولي حولها، وذلك في محاولة لإعادة مراجعة مواقف القوى الاستعمارية التقليدية، ومحاولة المتوقع من جديد في إطار يضمن لها كسب معركة الصراع حول خيرات هذه المنطقة وبسط نفوذها.

وتعد منطقة الساحل الإفريقي أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكاً سياسياً دولياً متصاعداً، وذلك بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود، كالجماعات الإرهابية، التي تنشط في مجال تبييض الأموال وغسيلها والاستثمار في التجارة المحرمة دوليا.

من هذا المنطلق؛ فإنّ الساحل الإفريقي طغى عليه منطق الرهانات التنافسية على مناطق النفوذ الاقتصادي؛ إذ لا يمكن حصر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتطورات الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي بفعل الدواعي الأمنية فحسب، بل الأمر يتعدى ذلك إلى دواع جيو-اقتصادية لها صلة مباشرة بالتنافس فيما بين القوى الكبرى من أجل الظفر بعدد من الاحتياطيات البترولية والغازية والمعدنية[1].

1 الاخطار الامنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغاربية، http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/480.

-المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية

-تسهم الجريمة المنظمة في إفساد الكيان الاقتصادي والمالي والإداري للدولة عبر إشاعة جرائم الرشوة والفساد والاتجار بالسلاح والمخدرات والأعضاء البشرية، وممارسة الغش والتزوير والتهرب الضريبي والجمركي وغسل الأموال وتهريبها للخارج وتهديد سلامة المؤسسات التجارية والمالية والمصرفية. وهذا ما قد يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد الوطني وإشاعة روح عدم الثقة عند الناس، وخاصة لدى رجال الأعمال والمستثمرين. وتزيد الجريمة المنظمة من عوامل التضخم والعجز في الميزان التجاري وارتفاع حدة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية ونسبة الديون العامة والإنفاق على الأجهزة الأمنية والقضائية، وإرباك الأسواق الوطنية، مما يؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية ومالية وتقويض جهود التنمية الوطنية واستقرار النظام الاقتصادي العالمي[1].

-فبالتالي نرى بان الجريمة المنظمة في منطقة الساحل تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على المنطقة وذلك نتيجة أنشطتها التي تؤثر بدورها على البيئة الاقتصادية.

-المطلب الثالث: الآثار السياسية.

-تؤدي الجريمة المنظمة على المستوى السياسي الى فقدان الثقة العملية الديموقراطية، لقيامها بالسيطرة على هذه العملية عن طريق الرشوة وابتزاز المسؤولين وأصحاب القرار السياسي في الدولة، وكما ذكرنا سابقا من خصائص الجريمة المنظمة عدم اعترافها بالحدود ومن هذا المنطلق يعتبر تخطي حدود دولة هو المساس بسيادتها وهذا مهوا عليه وضع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي بحيث تمارس نشاطاتها الاجرامية باختراق الحدود مثل تهريب المخدرات وكذلك الأسلحة وتهريب المهاجرين.

1ماهر ملندي: الجريمة المنظمة متحصل عليه من http://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164715

المبحث الثالث: الآثار الدولية للجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية-فرنسا)

أولا: تأثير الجريمة المنظمة على المصالح الفرنسية في الساحل الأفريقي.

عبـّر الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" أنه بدون قارة إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخا في القرن الحادي والعشرين، فالقارة الأفريقية كانت مجد فرنسا، ومنطقة نفوذها التاريخية. لذا من الصعب تخيل قيام فرنسا بالتخلي عن إفريقيا[1].

إنّ هذه المقولة تؤكد المكانة التي تحتلها القارة الأفريقية بالنسبة لفرنسا، فهي الدولة التي استعمرت الكثير من بلدانها، بما فيها دول الساحل الأفريقي التي باتت تشكل مناطق نفوذ لفرنسا في القارة الأفريقية.

لقد عانت فرنسا من تأثير التحولات التي طرأت على النظام الدولي – بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي-على مكانتها الدولية، وهذه التحولات جعلتها تسعى إلى تحديد وإعادة صياغة سياساتها الخارجية، خاصة مع ظهور قوى وفواعل جديدة أصبحت تنافس فرنسا في الميدان الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي.

يمكننا تحديد أهدافا لاهتمام الفرنسي بالقارة الأفريقية بصفة عامة، ومنطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة. فمن جهة تسعي فرنسا إلى الهيمنة على إفريقيا وبالتحديد الدول الناطقة باللغة الفرنسية "دول المنظومة الفرانكفونية" والاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية مع إفريقيا حيث بلغ حجم الصادرات الفرنسية حوالي 13,5 مليار دولار أمريكي سنويا، فضلاً عن المشاريع الاقتصادية مثل شراء شركات المياه والكهرباء والهواتف في السنغال، واستثمارات النفط في

[1] منطقة الساحل الأفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية: التنافس الفرنسي-الأمريكي نموذجاً، 29أوت2015 by almissiry .

الكونغو-برازافيل. ومن جهة أخرى تسعى فرنسا إلى مواجهة النفوذ الأمريكي والصيني المتزايد في القارة خلال العقود التي تلت انتهاء الحرب الباردة. [1]

وعليه، فإنه يمكن القول أنّ فرنسا حددت مجموعة من المصالح الأساسية في القارة الأفريقية عموماً وفي منطقة الساحل خصوصاً، حيث تشعبت هذه المصالح بين مصالح اقتصادية، ومصالح استراتيجية وسياسة.

-المصالح الاقتصادية

سعت فرنسا إلى البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد ومواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، إذ تعاني فرنسا نقصاً في هده المواد، وبالتالي أصبحت مضطرة لاستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ على صناعاتها الوطنية[1].

لقد كانت فرنسا في مرحلة الثمانينات تعتمد بشكل كبير على دول أفريقيا خاصة الغابون والنيجر وساحل العاج وتشاد. ففرنسا لا تزال أكبر مستثمر في ساحل العاج حيث استحوذت في عام 2007 حوالي 150 شركة فرنسية على 68 بالمائة من الاستثمارات الأجنبية في ساحل العاج، كما هيمنت شركة أريفا الفرنسية Arevaلمدة أربعة قرون على حقوق استخراج واستغلال اليورانيوم في النيجر .وتعتمد فرنسا على اليورانيوم المتواجد في النيجر بشكل كبير، والتي تعتمد على حوالي 75 بالمائة من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية [1].

وبالتالي يعد العامل الاقتصادي عامل جذب مهم للمصالح الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي. فالمنطقة إلى جانب ثروتها النفطية المكتشفة خلال السنوات الأخيرة تزخر بالثروة المعدنية مثل الذهب واليورانيوم والفوسفات.

[1]نفس المرجع السابق

-المصالح السياسية والاستراتيجية

تسعى فرنسا إلى الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي والسياسي في منظومة دول "أفريقيا الفرنكوفونية"، كونها تعد مستعمرات سابقة لها، وذلك في ظلّ تصاعد التنافس على المنطقة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وظهور قوى منافسة خاصة الصين التي تنظر إلى القارة الأفريقية من منظور استراتيجي لما تتمتع به المنطقة من ثروات معدنية يحتاجها الاقتصاد الصيني.

إلى جانب البعد الاقتصادي للسياسة الفرنسية في منطقة الساحل، تحظى المنطقة بقيمة استراتيجية – عسكرية وأمنية – لدى فرنسا. وتجسد هذا الاهتمام في العديد من الجوانب لعلّ أهمها يتمثل في الاتفاقيات الدفاعية والأمنية بين فرنسا ودول المنطقة، إضافة إلى الانتشار العسكري الملحوظ والمتمثل في القواعد العسكرية الفرنسية المتواجدة في غرب ووسط أفريقيا. وبعبارة أخرى، تعطي فرنسا اهتماماً كبيراً للمنطقة من خلال تواجد قواتها العسكرية في بعض البلدان الأفريقية. فعلى سبيل المثال، اهتمت فرنسا – باعتبارها الدولة المستعمرة لتشاد – بتحقيق نوع من النفوذ عبر تواجد القاعدة العسكرية الفرنسية في البلاد منذ الستينيات من القرن الماضي. ويعود هذا التواجد العسكري الفرنسي في تشاد إلى أهميّتها بالنسبة لفرنسا من الناحيتين الاستراتيجية والسياسيّة حيث تدخّلت فرنسا مرات عديدة في الشئون السياسيّة الداخلية لتشاد من خلال تسليم الأقلية المسيحية مقاليد السلطة بعد استقلال البلاد، وكان لهذا التدخل تأثيره، كونه أذكى الصراع السياسي وساهم في اندلاع الحرب الأهلية بين الأقلية المسيحيّة والأغلبية المسلمة خلال نهاية السبعينات من القرن الماضي. [1].

ولئن كانت فرنسا تدخلت في بعض البلدان الأفريقية للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والسياسية، فإنّ الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية كان هدفا أساسيا للسياسة الفرنسية في القارة الأفريقية، فهذا الاستقرار – كما تراه فرنسا-يقلل من احتمال اندلاع الحروب الأهلية

[1]نفس المرجع السابق

بين العرقيات والقبائل المختلفة. لذلك تفضّل فرنسا في بعض الأحيان مساندة النظم القائمة – رغم السلبيات الكثيرة لتلك الأنظمة – لتخوفها من تشجيع نظم جديدة لا تعرف فرنسا مدى قدرتها على السيطرة على شعوبها.

-فبالتالي نرى بأن مصالح فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي مرتبطة باستقرار الأنظمة في هذه المنطقة نتيجة الاستثمارات كما ذكرنا سابقا أن فرنسا تعتمد على ثروات دول الساحل الإفريقي كثروة اليورانيوم الحيوية في منطقة النيجر والتي تعتمد عليها في سد احتياجاتها من الطاقة الكهربائية بنسبة 75%، والجريمة المنظمة بدروها تؤثر على مصالح فرنسا المتواجدة في المنطقة، من حيث تدعيم الجماعات الإرهابية ماديا ومعنويا، وبالتالي فإن نشاط الجماعات المسلحة الإرهابية يزعزع استقرار هذه الأنظمة ومنه ضرب مصالح فرنسا.

ثانيا: تأثير الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي على الولايات المتحدة الأمريكية

بخلاف فرنسا، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك ميزة خاصة، كونها دولة لا يربطها أيّ ماضٍ استعماري مشترك مع القارة الأفريقية. فمنذ ظهور الدولة الأمريكية على الساحة الدولية، وحتى الحرب العالمية الثانية، تميزت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الأفريقية بالتجاهل وعدم الاهتمام .وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت مسألة محاصرة المد الشيوعي في قائمة اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية في أفريقيا، وذلك في عام 1947 وعام 1989. إلا أنه ومنذ عام 1998 اتضحت ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول القارة الأفريقية.

ومن هنا يمكن القول أنه لم تشكل القارة الأفريقية أهمية محورية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد إلا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتحديداً فترة نهاية التسعينيات من القرن الماضي وفترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وفي الوقت الراهن، أصبحت مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة برؤيتها الاستراتيجية الشاملة، وبحاجات اقتصادها الوطني .لذلك، فإنّ دوافع التوجه الأمريكي في أفريقيا عموماً وفي منطقة الساحل

الأفريقي خصوصاً يتركز في بعدين مكملان لبعضهما البعض؛ وهما البعد الاقتصادي، والبعد الأمني.

-البعد الاقتصادي

ترجع أهمية القارة الأفريقية في الحسابات الأمنية الأمريكية إلى عوامل متعلقة أولاً بالعقيدة الأمنية الأمريكية المتعددة الأبعاد؛ وثانياً، إلى عوامل أخرى متعلقة بأفريقيا حيث تحتوي القارة على ثروات وموارد ضخمة.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يكتسب النفط الأفريقي أهمية استراتيجية كبيرة، حيث بدأت باستيراده منذ الخمسينيات من القرن الماضي. وقد نشرت العديد من التقارير الرسمية وغير الرسمية التي تؤكد هذه الأهمية للنفط الأفريقي لعلّ أبرزها تقرير وكالة الطاقة الأمريكية الذي أشرف عليه نائب الرئيس الأمريكي السابق "ديك تشيني" حيث حددت فيه قائمة من الأولويات والأهداف واستراتيجيات الإدارة الأمريكية في مجال أمن الطاقة القومي. ويؤكد التقرير على أنّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعرف خلال العشرين سنة المقبلة ارتفاعاً كبيراً في استهلاك البترول بنسبة تصل إلى 33 % بينما سترتفع هذه النسبة في استهلاك الغاز بنسبة 50 % مما يطرح على عاتقها مهمة جديدة تتمثل في البحث عن إمكانية تنويع مصادر الحصول على البترول من مناطق جغرافية مختلفة.

من هذا المنطلق، تأتي الأهمية الاقتصادية لمنطقة الساحل الأفريقي لدى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنّ استهلاك الطاقة قضية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولأمنها القومي. فتوقف الإمدادات النفطية سيشكل تهديداً لأمنها القومي، وقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش "عن العلاقة بين الأمن القومي الأمريكي والطاقة بقوله:**"أن أمن الطاقة هو الأمن القومي، ونحن يجب أن نعمل وفقاً لذلك".** [1]

[1] نفس المرجع السابق

-البعد الأمني

أصبحت منطقة الساحل الأفريقي تحتل مكانة استراتيجية كبيرة لدى صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وذلك في سياق ما عرف بالحرب الكونية على الإرهاب.

ومن خلال تطرقنا للجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي من هذه الدراسة، اتضح لنا بأنّ هذه المنطقة تعاني من العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها غير مستقر، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها، والأزمات الداخلية، ومشاكل الأقليات، إضافة إلى التنظيمات الإرهابية التي تتواجد في المنطقة.

لقد تعززت المخاوف الأمريكية على أمن واستقرار منطقة الساحل الأفريقي إثر التحوّل الذي حدث بفعل تزايد وتيرة نشاط"الجماعات المسلحة "، حيث استطاعت استغلال الفراغ الأمني على مستوى حدود دول الساحل الشاسعة والصعبة، والذي أتاح لها التحرك والقيام بأنشطة هددت كيانات وحكومات العديد من دول الساحل الأفريقي، وقامت باختطاف العديد من مواطني الدول الغربية .

لهذا باتت واشنطن تعتبر منطقة الساحل الإفريقي جبهة جديدة في حربها العالمية على الإرهاب، وصارت عملية تسهيل التعاون بين الحكومات في المنطقة وتعزيز قدرتها من اجل مكافحة التنظيمات الإجرامية ومنع تلك التنظيمات من مزاولة نشاطها هدفاً رئيسياً للولايات المتحدة منذ عام 2003[1].

ولقد رأت واشنطن أن هناك علاقة تكاملية ما بين نشاط الجماعات الإرهابية ونشاط جماعات الجريمة المنظمة في المنطقة، حيث بررت سياسة تدخلها في شؤون هذه الدول بأن جماعات الجريمة المنظمة تزود الجماعات الإرهابية بالمعلومات اللوجستية وتدعيمها بالأسلحة والأموال للحفاظ على وجود وضمان سيرورة واستمرارية نشاطها في المنطقة.

[1] نفس المرجع السابق

من هنا تظهر أهمية الساحل الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنّ الاهتمام بهذه المنطقة يدخل في إطار الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب. ولئن كانت العمليات الإرهابية الحالية في المنطقة تستهدف خطف الأجانب أو المنشآت الحكومية لدول المنطقة كما حدث في الجزائر، فانّ الحكومة الأمريكية تخشى من تطوّر نشاط الجماعات الإرهابية إلى خارج الحدود الإقليمية ويتعداها إلى الدول الغربية. كما تخشى من تهديد مصالحها في المنطقة على غرار ما حدث في دلتا النيجر حيث تكررت الاضطرابات في حقول النفط في المنطقة، خاصة في الحقول النيجيرية، وهو ما يشكّل تهديداً للمصالح الأمريكية في تأمين واستقرار التنقيب عن النفط والمعادن.[1]

وكخلاصة لما تطرقنا إليه حول الرهانات والتحديات التي تواجهها السياسة الأمريكية في المنطقة اتضح مليا أن المخاوف الأمريكية في منطقة الساحل قد ازدادت بشكل متزايد مع صعود منحنى نشاط جماعات الجريمة المنظمة موازاةً مع زيادة حركة الجماعات المسلحة وهذا الأمر الذي أصبحت واشنطن تحسب له ألف حساب للحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة ولكي لا يمتد نشاط الجماعات المسلحة إلى الحدود الغربية ويكتسي طابع العالمية.

[1] نفس المرجع السابق

-المطلب الثاني: المنظمات الدولية (الأمم المتحدة-الإتحاد الأوروبي)

1-الإتحاد الأوروبي:

-من أنشطة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي تهريب المخدرات والهجرة الغير شرعية والتي تكون وجهتها في الغالب القارة الأوروبية والتي يكون لها تأثيرا سلبيا على دول هذه القارة فمن هذا الباب آثار هذا الموضوع مجموعة دول الاتحاد الأوروبي والذي بدوره أن هذه التهديدات تؤثر على أمن واستقرار الدول الأوروبية.

-ففي هذا الصدد على استراتيجيات كإطار للعمل الجماعي ومن أبرزها الميكانيزم الأمني والمتمثل في:

-تشكيل قوات الأورو فورس: ويعود تشكيل القوات الأوروبية الخاصة إلى اجتماع لشبونة في ماي 1995 حيث قررت الدول الأوروبية الأربع المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط تشكيل هذه القوات، والتي تشكلت بالفعل عام 1996 وتتكون من قوات برية تعرف ب "euroforce" وأخرى بحرية تعرف ب "euro mar force" وبالتالي فهي عبارة عن قوات خاصة يمكنها التدخل برا وبحرا لاعتبارات أمنية وإنسانية تقررها القيادة العامة لهذه القوات وتتكون قيادة الأورو فورس من قادة القوات البرية والبحرية في كل من فرنسا، إيطاليا، البرتغال، اسبانيا مهمتهما حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا ويعد تشكيل هذه القوات تطبيقا لفكرة **الدفاع الأوروبي المشترك** "**combined joint task force--CJTF**—" ليتبنى الاتحاد الأوروبي فيما بعد فكرة **قوات التدخل السريع** " **THE RAPID REACTION FORCE**"نوفمبر 2002.والهدف من إنشاء هذه القوات هو التدخل في البحر الأبيض المتوسط بشكل عام و الساحل الإفريقي بشكل خاص بقصد الحد من الهجرة الشرعية و الإرهاب و تهريب المخدرات.

-وبالتالي نرى بأن الجريمة المنظمة في الساحل وصل تأثيرها حتى الاتحاد الأوروبي بحيث أصبحت تشكل تهديدا لأمن واستقرار أوروبا.

2-الأمم المتحدة:

-ان عدم الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي وصل تأثير خارج القارة الأفريقية بحيث حالة الامن ة الاستقرار في هذه المنطقة و ضعف أنظمتها أصبحت البيئة المناسبة للنشاط الجماعات الاجرامية و الجماعات الإرهابية التي تعتبر منطقة الساحل الافريقي قاعدة لنشاطها ففي هذا السياق اثار الموضوعة عصبة الأمم المتحدة حيث جاء في التقرير الأمين العام لمجلس الامن الأمم المتحدة عن حالة في منطقة الساحل الافريقي في 14 جوان 2013 و الذي جاء في طياته قلقه إزاء استمرار التهديدات الخطيرة للسلام و الامن التي تطرحها النزعات المسلحة و انتشار أسلحة دمار الشامل , و الجريمة المنضمة العابرة للحدود الدولية بما هي دالك النشاط الخير مشرع فيه مثل التجارة بالمخدرات في الساحل وماد ارتباطاته المتزايدة في بعض الحلات بالإرهاب كما داعى الأمين العام الى أهمية اتباع نهج متماسك و شامل و منصف للتصدي الى هده التهديدات التي يتعرض لها الامن ة السلم في جميع منطقة الساحل و خارجها.

-وبتالي كم نر ان الجريمة المطقة اصبحت خطرا ليس على دول الساحل الافريقية فقد بل أصبحت تشكل خطرا على الامن ة الاستقرار الدوليين نتيجة لطبيعة نشاطاتها التي أصبحت تاثر في الامن الاقتصادي العالمي وكدلك الامن السياسي والمجتمعي لدول العالم.

-المطلب الثالث: المنظمات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي)

-كان للاتحاد الإفريقي دورا تكميليا لما جاء في تقرير الأمين العام لمجلس الأمن للأمم المتحدة بخصوص الحالة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي إذ قدم توصيات للمنظمات الإقليمية بالمنطقة حيث دعاهم إلى أهمية اتباع نهج متماسك وشامل ومنسق للتصدي إلى التهديدات في المنطقة.

-كما نرى كان للاتحاد الإفريقي دور شكلي فيما يخص الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي بحيث لم تأتي بإسهامات جديدة بهذا الخصوص واكتفت بنصائح الأمين العام للأمم المتحدة.

الخاتمة

ـخاتمة:

من خلال البحث المقدم تبين لنا أن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت البيئة المفضلة لتنامي الجريمة المنظمة فالأوضاع في دول هذه المنطقة المتمثلة في هشاشة الأنظمة وضعف الاقتصاد وكذلك ضعف البنية الاجتماعية المتكونة من مجموعة كبيرة من الإثنيات مما أدى الى تكوين جماعات متطرفة التي تسعى بكل الوسائل إلى فرض سيطرتها، فدول الساحل ليس لديها انضمام حماية متجانس و هي غير قادرة على المراقبة الذاتية أي ضعف هذه الدول على مراقبتها لحدودها و كدا غير قادرة على الإدارة لأمنية لأراضيها مما يؤدي إلى سهولة العمل الإجرامي المنظم و سهولة الاتصال بين المنظمات الإجراميةوكذلك تنامي نشاطات الجماعات الإرهابية، فكل هذه العوامل تستغلها عصابات الجريمة المنظمة لصلحها لتحقيق الربح بدون مراعات الجانب الإنساني، وتوسع تأثير الجريمة المنظمة في منطقة الساحل إلى البلدان المجاورة وحتى خارج إفريقيا وذلك راجع لطبيعة النشاطات التي تزاولها الجماعات الإجرامية، من تهريب للمخدرات إلى الهجرة الغير شرعية، فبالنضر الى التنامي المفرط للجريمة المنظمة في منطقة الساحل نستخلص انها أصبحت تشكل خطرا على الامن والاستقرار العالمي.

قائمة المراجع

-الكتب:

1- زايد محمد إبراهيم: الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،الرياض،ط1، 1999،

2- محسن عبد الحميد أحمد: الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1 ، 1999

3- مصطفى الصيفي عبد الفتاح، الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ط 1

4- نبيل هادي: أمراء الإرهاب في الشرق الأوسط، دار الفاربي للنشر، لبنان ، دط ، 1958

5- يوسف داوود كوركيس، الجريمة المنظمة، عمان الدار العلمية والدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001،

6-البشري محمد الأمين: الفساد والجريمة المنظمة الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007 .

7-محمد عبيدات و آخرون، منهجية البحث العلمي: القواعد و المراحل، دار وائل للنشر، الأردن، ط2 ، 1999

8-منال هلال المزاهرة، مناهج البحث الإعلامي، دار المسيرة للنشر، الأردن، ط1 ، 2014.

9-نبيل هادي : أمراء الإرهاب في الشرق الأوسط ، دار الفاربي للنشر ، لبنان ، دط ، 1958

.

المذكرات:

1-عارف غلاييني "الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها" معهد قوى الأمن الداخلي 2008

2- البشري محمد الأمين: الفساد والجريمة المنظمة الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007

3-غدير دليلة، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015

4-مبروك هاني، منطقة الساحل الإفريقي، صراعات قديمة وتحديات جديدة، كلية الحقوق جامعة ورقلة الجزائر 2015

5-أسماء رسولي : **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر.**

ـالمواقع الإلكترونية:

1-اسماء سعد الدين: ما هي دول الساحل متحصل عليه من
http://www.almrsal.com/post/330585

2-ماهر ملندي: الجريمة المنظمة متحصل عليه من-http://www.arab
ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164715

3-مايكل جونسون – الفساد / نظرة عامة – مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية – موقع يو اس انفو – http:usinfo.state.gov

4-مايكل جونسون – الفساد / نظرة عامة – مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية – موقع يو اس انفو – http:usinfo.state.gov

5-ياسر خالد بركات الوائلي – الفساد الاداي مفهومه واسبابه – مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية – www.annabaa.org – مجلة النبأ – العدد 80 كانون الثاني – 2006 .

6-ياسر خالد بركات الوائلي – الفساد الاداي مفهومه واسبابه – مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية – www.annabaa.org – مجلة النبأ – العدد 80 كانون الثاني – 2006 .

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الاهداء

خطة البحث

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الجريمة المنظمة

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للجريمة المنظمة.....13

المطلب الأول: التعريف بالجريمة المنظمة.....13

المطلب الثاني: خصائص الجريمة المنظمة..... 18

المطلب الثالث: أسباب واثار الجريمة المنظمة.....21

المبحث الثاني: صور من الجريمة المنظمة.....25

المطلب الأول: غسل الأموال (تبيض الأموال) 25

المطلب الثاني: الإتجار الغير مشروع بالمخدرات.....28

المطلب الثالث: الاتجار غير المشروع بالأسلحة.....29

المبحث الثالث: علاقة الجريمة المنظمة بغيرها من الجرائم.....30

المطلب الأول: الجريمة المنظمة والإرهاب.....30

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة والفساد 33

الفصل الثاني: آثر الجريمة المنظمة في منطقة الساحل على المستوى الإقليمي والدولي

المبحث الأول: جيوسياسية منطقة الساحل الإفريقي 37

المطلب الأول: التعريف بمنطقة الساحل.....38

المطلب الثاني: منطقة الساحل ومسألة الإرهاب والجريمة المنظمة.....42

المطلب الثالث: التغييرات الجيوسياسية بمنطقة الساحل.....44

المبحث الثاني: الآثار الإقليمية للجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.....46

المطلب الأول: الآثار الأمنية.....46

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية.....48

المطلب الثالث: الآثار السياسية.....48

المبحث الثالث: الآثار الدولية للجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.....49

المطلب الأول: القوى الكبرى.....49

المطلب الثاني: المنظمات الدولية.....56

المطلب الثالث: المنظمات الإقليمية.....58

خاتمة. 60

قائمة المراجع 62